



**Analysis and measurement of the relationship between some financial indicators and
the trading volume of its shares for the Iraqi Commercial Bank for the period
(2005-2022).**

*** تحليل وقياس العلاقة لبعض المؤشرات المالية وحجم تداول أسهمها للمصرف
التجاري العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)**

****حميدة مسلم حسين **أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري **أ.د. ايهاب عبد السلام**

Abstract

Analyzing the relationship between the financial indicators of the bank and the volume of its stock trading is of great importance in enhancing financial sustainability, supporting investment decisions, stimulating economic growth, and guiding economic policies to support sustainable growth. Therefore, the research problem was framed through the following questions: What is the relationship between the financial indicators of the bank in the Iraq Stock Exchange and the volume of its stock trading? To what extent can the bank's financial indicators affect attracting investors and thus increase trading volume? Does the rise or fall in the bank's performance act as a significant factor in increasing the volume of stock trading? Based on this, the research aims to analyze the

***بحث مستل**

****جامعة بابل- كلية الادارة والاقتصاد**

quantitative relationship between the financial indicators represented by two variables (earnings per share ratio, asset turnover rate) and the volume of stock trading for the bank listed in the Iraq Stock Exchange, which is the Iraqi Commercial Bank, for the period (2005-2022), and to understand the reasons for the change in trading volume in addition to identifying which financial indicators most significantly affect the volume of stock trading. A hypothesis was formulated suggesting that there is a relationship between the bank's financial indicators and the volume of its stock trading, as an increase in financial indicators will lead to an increase in trading volume. To achieve the study's objective, economic analysis and modern econometric methods were employed, including (unit root testing for time series, determining optimal lag lengths, cointegration testing, estimating the Vector Autoregression (VAR) model, the Vector Error Correction Model (VECM), and causality testing (Toda Yamamoto). The results of the causality test indicate that the relationship between all financial indicators and the trading volume of the Iraqi Commercial Bank is significant.

المستخلص:- ان تحليل العلاقة بين المؤشرات المالية للمصرف وحجم تداول اسهمه له اهمية كبيرة في تعزيز الاستدامة المالية، دعم القرارات الاستثمارية، تحفيز النمو الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية لدعم النمو المستدام. وعليه فقد تمثلت مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية: مدى العلاقة بين المؤشرات المالية للمصرف في سوق العراق للأوراق المالية وحجم تداول أسهمه؟ الى أي مدى يمكن ان تؤثر المؤشرات المالية للمصرف في جذب المستثمرين وبالتالي زيادة حجم التداول؟ هل للارتفاع او الانخفاض في أداء المصرف أن يكون عاملاً مؤثراً في رفع حجم تداول الاسهم؟ وبناءً على ذلك فإن البحث يهدف إلى تحليل العلاقة الكمية بين المؤشرات المالية المتمثلة بمتغيرين (نسبة العائد على السهم، معدل دوران الأصول) وحجم تداول الاسهم للمصرف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية وهو (المصرف

التجاري العراقي) للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥) وفهم اسباب التغير في حجم التداول بالإضافة الى بيان أكثر المؤشرات المالية التي تؤثر في حجم تداول الأسهم، وقد تم وضع فرضية مفادها ان هناك علاقة بين المؤشرات المالية للمصرف وحجم تداول اسهمه، اذ ان ارتفاع المؤشرات المالية ستؤدي إلى زيادة في حجم التداول. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام التحليل الاقتصادي واساليب الاقتصاد القياسي الحديث منها(اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية , تحديد مدد الإبطاء المثلى , اختبار التكامل المشترك , تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR), نموذج تصحيح الخطأ(VECM), اختبار السببية (Toda Yamamoto) من خلال نتائج اختبار السببية تبين العلاقة بين جميع المؤشرات المالية وحجم التداول للمصرف التجاري العراقي هي معنوية.

المقدمة:- تعد المؤشرات المالية من الأدوات الأساسية المهمة في التحليل المالي، حيث انها تُمثِّل العلاقة بين عنصرين من عناصر البيانات المالية التي تساعد المختص في فهم وتحليل الأوضاع المالية للمنشآت. ان الهدف الاساسي للمؤشرات المالية هو تحديد علاقات حسابية بين مكونات البيانات المالية مثل (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، من خلال إنشاء نسب بين مختلف البنود هذه النسب تُظهر معلومات أكثر دقة عن الحالة المالية وكفاءة الأداء في المنشآت وقد تُستخرج من قائمة مالية واحدة أو من قائمتين مختلفتين. ومع ذلك فإن القيمة المُحتسبة للنسبة المالية بمفردها لا تُقدِّم معنى محدداً، لكن عند اجراء مقارنة بين النسب المالية لفترات متعددة أو بين مؤسسات مختلفة ضمن القطاع نفسه الذي تنتمي إليه المؤسسة تظهر اهمية النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل فعّال. ان المؤشرات المالية الاساسية تتمثل بـ (نسبة السوق و نسبة النشاط).

١. أهمية البحث: يعتبر فهم العلاقة بين بعض المؤشرات المالية(نسبة العائد على السهم ومعدل دوران الموجودات الثابتة) للمصرف وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية أمراً بالغ الأهمية لعدة أسباب:
١. دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية: المستثمرون يعتمدون بشكل كبير على مؤشرات المصرف لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. فهم كيفية تأثير هذه المؤشرات على حجم تداول الأسهم يمكن أن يكون دليلاً هاماً لاتخاذ القرارات المالية.
٢. تحفيز النمو الاقتصادي: إذا كان المصرف قادر على تقديم خدمات مالية مستدامة وموثوقة، فإن ذلك يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي

٢. مشكلة البحث: ان تعرض سوق العراق للأوراق المالية الى تحديات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما يؤثر على حجم التداول وثقة المستثمرين على ذلك تتمثل مشكلة البحث في قلة الاهتمام من قبل المتعاملين في السوق المالي بأسباب تباين حجم التداول وتركيز الاعتماد على ارتفاع أو انخفاض حجم التداول للمصرف دون الاطلاع أو المعرفة بأسباب هذه التغيرات ما يؤدي عادة الى اتخاذ قرارات غير صحيحة.

بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات الآتية :

١. مدى العلاقة بين المؤشرات المالية للمصرف في سوق العراق للأوراق المالية وحجم تداول أسهمه؟

٢. هل للارتفاع أو الانخفاض في أداء المصرف أن يكون عاملاً مؤثراً في رفع حجم تداول الأسهم؟

٣. أهداف البحث: يتناول البحث مجموعة من الأهداف التي تتعلق بالعلاقة بين بعض المؤشرات المالية (نسبة العائد على السهم ومعدل دوران الموجودات الثابتة) للمصرف وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية وتتضمن أهداف البحث ما يأتي:

١. تحليل العلاقة الكمية: يهدف البحث إلى تحليل العلاقة الكمية بين المؤشرات المالية للمصرف وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية الأمر الذي يتعين على البحث تحديد مدى تأثير هذه المؤشرات على حجم التداول.

٢. فهم أسباب التغيرات: يهدف البحث إلى فهم أسباب التغيرات في حجم التداول في السوق المالية بناءً على أداء المصرف. هل هناك عوامل معينة تؤثر بشكل أكبر على هذا التداول؟

٣. بيان أكثر المؤشرات المالية التي تؤثر في حجم تداول الأسهم.

٤. فرضيات البحث:

يفترض هذا البحث أن هناك تأثيراً مباشراً لبعض المؤشرات المالية (نسبة العائد على السهم ومعدل دوران الموجودات الثابتة) للمصرف وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية إذ أن تحسين الأداء المالي للمصرف سيساهم في تعزيز الثقة في القطاع المالي. وبالتالي يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

١. الفرضية الصفرية (H_0): عدم وجود علاقة بين المؤشرات المالية للمصرف وحجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

٢. الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة بين المؤشرات المالية للمصرف وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية إذ أن ارتفاع المؤشرات المالية ستؤدي إلى زيادة في حجم التداول

٥. حدود البحث:

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث بالمصرف التجاري العراقي

الحدود الزمانية: امتدت مدة البحث من (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وبشكل بيانات سنوية مستخرجة من التقارير السنوية للسوق والكشوفات المالية للشركة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦. منهجية البحث: بعد الاطلاع على البحوث السابقة سوف يتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال اختبار فرضية البحث على المصرف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم تعميم النتائج التي يتم التوصل اليها على السوق بأكمله ويتم تعزيز ذلك بالاعتماد على الاسلوب الوصفي لإعطاء جانب مفاهيمي ونظري عن المؤشرات المالية وحجم التداول وايضا الاسلوب التحليلي والأدوات الكمية من اجل تحليل البيانات التاريخية لبيانات المصرف عينة البحث ومحاولة قياس وتفسير الاثر والعلاقة بين متغيرات البحث.

اولاً: الاطار المفاهيمي للمؤشرات المالية وحجم تداول أسهمها

1. الاطار المفاهيمي للمؤشرات المالية The conceptual framework for financial indicators

1.1. المفهوم The concept

المؤشرات المالية والمعروفة أيضاً (بالنسب المالية) هي مقاييس تُستخدم لتقييم الأداء المالي للمنشأة. تُحتسب هذه المؤشرات عن طريق تقسيم عنصر مالي على آخر وتُعبّر عن النتيجة إما بشكل نسبة مئوية أو كسر تُستخدم هذه النسب لتحليل الاتجاهات ومقارنة الأداء المالي للمنشأة مع المنشآت الأخرى في نفس الصناعة. (خنفر , المطارنة , 2011: 127)

المؤشرات المالية تهدف إلى تحديد علاقات حسابية بين مكونات البيانات المالية مثل (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، من خلال إنشاء نسب بين مختلف البنود هذه النسب تُظهر معلومات أكثر دقة عن الحالة المالية وكفاءة الأداء في المنشآت. الأرقام المطلقة الموجودة في البيانات المالية لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في منشأة الأعمال لذلك يتم استخدام المؤشرات المالية لربط هذه الأرقام بطريقة تُمكن من تقييم الأداء بشكل أفضل وتساعد في تفسير القرارات المالية المتخذة تُعتبر هذه النسب أداة أساسية للمحللين الماليين والمستثمرين لفهم الوضع المالي (الزبيدي, 2011: 63).

2.1. أنواع المؤشرات المالية Types of Financial Ratios

يمكن تصنيف النسب المالية وفق أسس متعددة ومختلفة، فيمكن تصنيفها بحسب مصادر المعلومات التي تشكلت منها هذه النسب، أو بحسب هدف التحليل، أو بحسب طبيعة المشروع وأنشطته الاقتصادية، وأهم هذه النسب هي:

1.2.1. نسبة العائد على السهم : Earnings Per Share

هي مقياس مالي يستخدم لتقييم الأداء المالي للمنشأة من خلال تحديد الربح المتاح لكل سهم من أسهمها العادية. تعتبر نسبة ربحية السهم مؤشراً هاماً للمستثمرين لأنها تظهر مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتوزيعها على المساهمين. كما تستخدم هذه النسبة لمقارنة الأداء المالي بين المنشآت المختلفة، ولتقييم ما إذا كان سعر السهم مرتفعاً أو منخفضاً بالنسبة لأرباحها. عندما تزداد نسبة ربحية السهم، يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً يشير إلى تحسن الأداء المالي للمنشأة وقدرتها على توزيع أرباح أعلى على المساهمين. وبالتالي، يميل المستثمرون إلى الاستثمار في المنشآت ذات نسبة ربحية السهم المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهمها وارتفاع قيمتها في السوق وتحسب من خلال المعادلة الآتية (Siegel, Shim, 2007:30) :

$$\text{نسبة العائد على السهم} = \frac{(\text{الربح بعد الفوائد والضريبة} - \text{حقوق حملة الاسهم الممتازة})}{\text{عدد الاسهم العادية}} \times 100\%$$

2.2.1. معدل دوران الموجودات الثابتة Fixed Assets Turnover Ratio

تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات في المشروع لتحقيق مبيعات أكبر بالتالي كلما زادت هذه النسبة، فإن ذلك يدل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وزيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة يتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (Houston ,Brigham,2009: 91) :

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} \times 100\%$$

2. حجم التداول Trading volume

١.٢. مفهوم حجم التداول The concept of trading volume

يمكن تعريف حجم التداول على انه مؤشر يمثل قيمة الأسهم التي يتم تداولها في السوق خلال فترة زمنية معينة، ويعطي حجم التداول تصورات مهمة عن قوة السوق واحتمالات ارتفاعه أو

انخفاضه في المستقبل فكلما زاد حجم التداول زادت قوة السوق وذلك لأن حجم التداول الكبير يشير إلى أن هناك الكثير من النشاط في السوق وهذا يعني أن هناك طلباً كبيراً على الأسهم، وإذا كان هناك طلب على الأسهم، فمن المرجح أن ترتفع الأسعار وذلك لأن ارتفاع الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (السلماني، 2020:10).

ويعرف أيضاً بأنه مقياس لمدى تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية بأسعار مختلفة خلال فترة زمنية محددة ويعد مؤشراً جيداً لقياس مستوى النشاط في السوق (محمد، 2017:84).

٢.٢. أهمية حجم التداول The importance of trading volume

حجم التداول من أهم العوامل التي تحدد سعر أي سهم في السوق ويتحدد سعر السهم من خلال التوازن بين العرض والطلب للأسهم فإذا زاد حجم العرض عن حجم الطلب سينخفض سعر السهم حيث يشير ذلك إلى وجود ضغط من البائعين للتخلص من أسهمهم مما يجبرهم على خفض سعرها لجذب المشتريين، أما إذا زاد حجم الطلب عن حجم العرض سيرتفع سعر السهم كما يحتاج المحلل الفني إلى دراسة كل من السعر والحجم ومعرفة ما إذا كانت طلبات المشتريين أقوى من عروض البائعين وبالعكس عندما تكون عروض البائعين أقوى من طلبات المشتريين ويعد حجم التداول من أهم العوامل التي تساعد في تحديد اتجاه حركة السوق للأعلى أو الأدنى فحجم التداول هو محرك رئيسي لحركة الأسعار، فيما يعكس إقبال المتعاملين على البيع أو الشراء في السوق، والسبب في ارتفاع أي سعر ناتج عن زيادة الطلب على العرض، وارتفاع الأسعار وزيادة حجم التداول حلقة مترابطة عندما يزداد الطلب على سهم ما فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعره وجذب البائعين قد يبدأ المستثمرون في تقديم طلبات شراء بأسعار مرتفعة ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم التداول، حيث يتم تبادل المزيد من الأسهم في السوق (صادق، 2019:383).

ونرى بأن حجم التداول يعد مؤشراً هاماً على اتجاه السوق حيث يشير حجم التداول المرتفع إلى وجود نشاط كبير في السوق بينما يشير حجم التداول المنخفض إلى وجود ركود في السوق.

3. العلاقة بين المؤشرات المالية وحجم التداول

يمكن توضيح العلاقة بين بعض المؤشرات المالية وحجم تداول أسهمها وذلك بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية التي تبين هذه العلاقة. حيث أن العلاقة بين نسبة العائد على السهم وحجم التداول هي علاقة طردية كلما ارتفعت نسبة العائد ارتفع حجم التداول وهذا يعني عند زيادة ربحية المصرف (من خلال استثمارات المساهمين) يدل على كفاءة المصرف في استخدام

الأرباح يؤدي الى ارتفاع الطلب على السهم وبالتالي ارتفاع سرعة, ونجد العلاقة ايضاً طردية بين معدل دوران الموجودات الثابتة وحجم التداول فعند ارتفاع معدل دوران الموجودات يؤدي الى ارتفاع حجم التداول . وارتفاع معدل دوران الموجودات الثابتة يعني كفاءة المصرف في استخدام الأصول الثابتة لتوليد المبيعات وبالتالي زيادة حجم التداول للمصرف بسبب الكفاءة في استخدام الاصول لتوليد الايرادات.

ثانياً: تحليل نسبة العائد على السهم ومعدل دوران الموجودات الثابتة وحجم تداول أسهمها للمصرف التجاري العراقي

1. تحليل العلاقة بين نسبة العائد على السهم وحجم التداول للمصرف التجاري العراقي يلاحظ من بيانات جدول (1) ان نسبة العائد على السهم لسنة (2005) بلغت (2.5%) وبلغ حجم التداول خلال السنة حوالي (18) مليار دينار. وانخفضت النسبة خلال سنة (2006) اذ بلغت (1.4) و حجم التداول انخفض ايضاً خلال السنة اذ بلغ حوالي (11) مليار دينار ، وارتفعت النسبة خلال المدة (2007 – 2010) في حين ان حجم التداول متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة بسبب ارتفاع الربحية للمصرف (المصرف التجاري العراقي, 2010: 3)، اما خلال المدة (2011 – 2013) كان كل من النسبة وحجم التداول متذبذباً بين الانخفاض بسبب تذبذب الربحية للمصرف خلال هذه المدة ، وانخفضت النسبة خلال المدة (2014 – 2016) في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة ، اما خلال المدة (2017 – 2018) عاودت النسبة بالارتفاع مره اخرى اذ بلغت (4.0% – 4.3%) و حجم التداول ايضاً كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة اذ بلغ (15 – 16) مليار دينار ، اما خلال المدة (2019 – 2020) عاودت النسبة بالارتفاع مره اخرى في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة ، اما خلال المدة (2020 – 2022) كان كل من النسبة وحجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة بسبب الظروف الاقتصادية التي حدثت خلال هذه المدة. يلاحظ بصورة عامة ان العلاقة هي طردية بين نسبة العائد على السهم وحجم التداول وان هذا التحليل الوصفي سيتم التأكد منه في التحليل القياسي في الفصل الثالث.

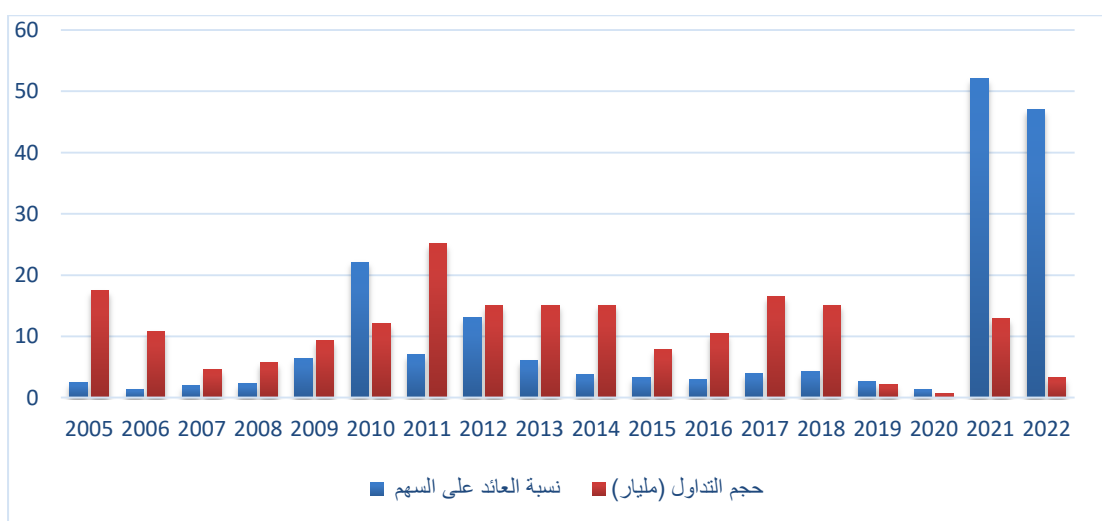
جدول رقم (١)

المؤشرات المالية وحجم التداول للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٥)

السنة	نسبة العائد على السهم %	معدل دوران الموجودات الثابتة %	حجم التداول للأسهم / دينار
2005	2.5	79.3	17,522,261,436
2006	1.4	71.3	10,831,319,543
2007	2.0	86.5	4,640,065,700
2008	2.3	86.9	5,778,530,838
2009	6.4	144.3	9,389,578,190
2010	22.1	122.9	12,112,509,877
2011	7.0	424.3	25,138,514,335
2012	13.0	511.0	15,003,117,620
2013	6.0	667.0	15,099,438,669
2014	3.7	783.5	15,099,438,669
2015	3.3	1,117.0	7,804,993,839
2016	3.0	1,198.3	10,465,291,576
2017	4.0	1,354.1	16,460,424,296
2018	4.3	1,110.3	15,105,781,157
2019	2.6	617.0	2,151,094,330
2020	1.4	1,773.1	602,258,589
2021	52.0	746.5	12,873,751,544
2022	47.0	498.5	3,287,016,103

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية .

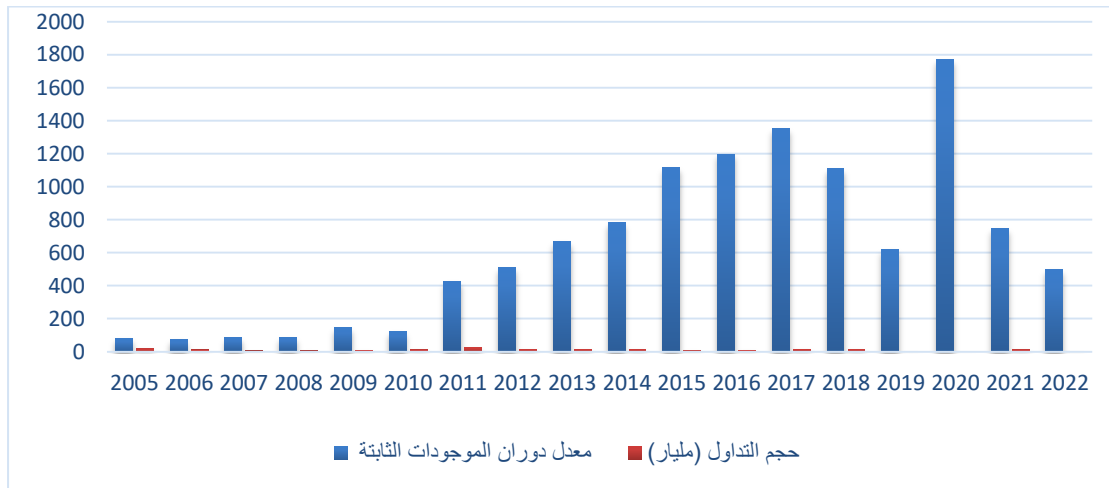
الشكل (١) يوضح نسبة العائد على السهم وحجم التداول للمصرف التجاري العراقي



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (١)

2. تحليل العلاقة بين معدل دوران الموجودات الثابتة وحجم التداول للمصرف التجاري العراقي

يلاحظ من بيانات جدول (1) ان معدل دوران الموجودات الثابتة لسنة (2005) بلغ (79.3%) وبلغ حجم التداول خلال السنة حوالي (18) مليار دينار. وانخفضت النسبة خلال سنة (2006) اذ بلغت (71.3%) و حجم التداول انخفض ايضاً خلال السنة اذ بلغ حوالي (11) مليار دينار, وارتفعت النسبة خلال المدة (2007 – 2009) في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة , وعادت النسبة بالانخفاض خلال سنة (2010) اذ بلغت (122.9) في حين ان حجم التداول ارتفع خلال السنة اذ بلغ (12) مليار دينار , اما خلال المدة (2011 – 2017) ارتفعت النسبة في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية للبلد خلال هذه المدة , وانخفضت النسبة خلال المدة (2018 – 2019) اذ بلغت (1,110.3% – 617.0%) في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة اذ بلغ حوالي (15 – 2) مليار دينار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة مقارنة بالسنوات السابقة, وارتفعت النسبة خلال سنة (2020) اذ بلغت (1,771.1) في حين ان حجم التداول انخفض خلال السنة اذ بلغ حوالي (602) مليون دينار بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم خلال هذه المدة, عادت النسبة بالانخفاض خلال المدة (2021 – 2022) في حين ان حجم التداول كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلد نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وسعر صرف الدولار. يلاحظ بصورة عامة ان العلاقة هي طردية معدل دوران الموجودات الثابتة وحجم التداول، وان هذا التحليل الوصفي سيتم التأكد منه في التحليل القياسي في الفصل الثالث.



الشكل (2) يوضح معدل دوران الموجودات الثابتة وحجم التداول للمصرف التجاري

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (1)

ثالثاً: قياس وتحليل نسبة العائد على السهم ومعدل دوران الموجودات الثابتة وحجم تداول أسهمها للمصرف التجاري العراقي

1. اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller (ADF)) لبيانات المصرف التجاري

العراقي.

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة استقرارية متغيرات النموذج القياسي للمصرف وتبين من نتائج البرنامج الاحصائي (EViews 12) ان المتغيرات لم تستقر عند المستوى. حيث استقرت (EPSR, ATR) بعد اخذ الفرق الثاني وبوجود (الحد الثابت).

2. تحديد مدة الإبطاء المثلى لبيانات المصرف التجاري العراقي

من خلال نتائج برنامج (EViews) ، يلاحظ ان عدد مدد الإبطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتان زمنيتان اعتماداً الى المعايير (Akaike, Schwarz, HannanQuinn).

3. اختبار التكامل المشترك لبيانات المصرف التجاري العراقي

تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج بإتباع منهجية (Johansen), ومن خلال النتائج يلاحظ ان المنهجية اكتشفت وجود (متجه واحد) للتكامل للمشارك وذلك حسب نتائج اختبار الأثر (Trace) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen value) وهذا يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج .

4. تحليل نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لبيانات المصرف التجاري العراقي

توضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي ويلاحظ من خلال النتائج ما يأتي:

نتائج متغير (LOGTV) للسنة الحالية:

من خلال النتائج نلاحظ ان العلاقة بين متغير (LOGTV) للسنة السابقة ومتغير (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة طردية وان تغير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي الى زيادة (1.312) وحدة للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة (4.828). ثم أصبحت العلاقة عكسية بين متغير (LOGTV) للسنة الثانية مع متغير (LOGTV) للسنة الحالية وبلغ تقدير المعلمة - (0.292) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.837).

وبملاحظة النتائج نجد ان العلاقة بين متغير (EPSR) للسنة السابقة ومتغير (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وان زيادة وحدة واحدة للسنة السابقة في متغير (EPSR) سيؤدي الى نقصان (LOGTV) للسنة الحالية بمقدار (2.133-) وان قيمة (t) المحتسبة (-1.838) , اما العلاقة بين متغير (EPSR) للسنة الثانية مع المتغير (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة طردية وان تقدير المعلمة هو (1.959984) وقيمة (t) المحتسبة هي (1.634). ان العلاقة بين متغير (ATR) للسنة السابقة ومتغير (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة طردية وان تغير وحدة واحدة للسنة السابقة في المتغير (ATR) سيؤدي الى زيادة (LOGTV) للسنة الحالية بمقدار (0.010) وان قيمة (t) المحتسبة (0.308) , والعلاقة بين المتغير (ATR) للسنة الثانية مع متغير (LOGTV) للسنة الحالية هي ايضاً علاقة طردية وان تقدير المعلمة هو (0.066) وقيمة (t) المحتسبة هي (2.076) وبنفس الأسلوب يتم تفسير باقي نتائج الجدول. ان قيمة معامل التحديد بلغت حوالي ($R^2 = 0.91$) وان قيمة معامل التحديد المصحح بلغت ايضاً حوالي ($Adj R^2 = 0.86$) وهي نسبة عالية وإن مجموع مربعات الخطأ بلغت قيمته (0.360) هي قيمة صغيرة جداً تدل على ان نموذج (VAR) ملائم جداً لطبيعة البيانات المدروسة.

5. نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لبيانات المصرف التجاري العراقي

نتائج متغير (LOGTV) للسنة الحالية:

يلاحظ من النتائج ان القيمة التقديرية لمعامل التكيف لحد تصحيح الخطأ (et_c) بلغت - (0.156) وانها غير معنوية لان قيمة (Prob.= 0.073) وهي اكبر من (0.05) العلاقة بين متغير (LOGTV) للسنة السابقة و (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة طردية وان تغير وحدة واحدة للسنة السابقة سيؤدي الى الزيادة بمقدار (0.418) للسنة الحالية وقيمة (t) المحتسبة (2.049), في حين العلاقة بين متغير (LOGTV) للسنة الثانية مع (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وبلغ تقدير المعلمة (-0.229) وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-1.094).

كما يلاحظ العلاقة بين متغير (EPSR) للسنة السابقة و (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وان زيادة وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (EPSR) سيؤدي الى نقصان بمقدار (-1.223) لمتغير (LOGTV) للسنة الحالية وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-1.579). ثم أصبحت العلاقة طردية بين متغير (EPSR) للسنة الثانية و (LOGTV) للسنة الحالية وان تقدير المعلمة بلغ (2.007) وقيمة (t) المحتسبة هي (2.651). كما يلاحظ العلاقة بين متغير (ATR) للسنة السابقة و متغير (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة عكسية وان زيادة وحدة واحدة للسنة السابقة لمتغير (ATR) سوف يؤدي الى النقصان بمقدار (-0.009) لمتغير (LOGTV) للسنة الحالية وبلغت قيمة (t) المحتسبة (-0.482). وان العلاقة بين متغير (ATR) للسنة الثانية و (LOGTV) للسنة الحالية هي علاقة طردية وان تقدير المعلمة بلغ (0.118) وقيمة (t) المحتسبة هي (6.257) وبنفس الأسلوب يتم تفسير باقي النتائج.

ان قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = 0.91$) وان قيمة معامل التحديد المصحح بلغت ايضاً حوالي ($Adj R^2 = 0.85$) وهي نسبة عالية وإن مجموع مربعات الخطأ بلغت قيمته (0.160) هي قيمة صغيرة جداً تدل على ان نموذج ملائم جداً لطبيعة البيانات المدروسة.

6. اختبار السببية (Toda Yamamoto) لبيانات المصرف التجاري العراقي بسبب وجود التكامل المشترك الذي تم تشخيصه في الفقرة (السادسة) بواسطة منهجية (Johansen) سوف يتم تطبيق اختبار (Toda - Yamamoto) لاختبار السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة :

الحالة الأولى: المتغير المعتمد هو (LOG TV) والمتغيرات المستقلة (EPSR, ATR) ويلاحظ قيم ($Prob < 0.05$) لجميع للمتغيرات المستقلة وهذا يعني ان هذه المتغيرات لها تأثير معنوي في التغيرات الحاصلة في المتغير (LOG TV) وهذا مطابق مع النظرية الاقتصادية.

الحالة الثانية: المتغير التابع هو (EPSR) والمتغيرات المستقلة (LOG TV, ATR) ونلاحظ قيم ($Prob > 0.05$) لكل المتغيرات المستقلة وهذا يعني ان جميع المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي في التغيرات الحاصلة للمتغير المعتمد (EPSR) وهذا غير مطابق مع النظرية الاقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية بسبب تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية بشكل كبير على أداء المصرف مثل (التضخم , أسعار الفائدة , الأوضاع السياسية) هذه العوامل تؤدي الى تغير العلاقة بين المتغيرات الداخلية للمصرف.

الحالة الثالثة: المتغير المعتمد هو (ATR) والمتغيرات المستقلة (LOGTV, EPSR ,) ويلاحظ ان قيم (Prob < 0.05) للمتغير المستقلة (LOGTV) وهذا يعني ان جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي اما المتغير (EPSR,) فإن قيمة (Prob > 0.05) اي ليس لها تأثير معنوي في التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (ATR) وهذا غير مطابق مع النظرية الاقتصادية بسبب بسبب اهتمام المصرف بشكل أكبر على تقديم الخدمات لعملائه وتطوير علاقاته معهم وعدم التركيز على حجم التداول لجذب المزيد من المستثمرين .

الاستنتاجات

١. من خلال تحليل العلاقة الكمية بين بعض المؤشرات المالية للمصرف عينة البحث (المصرف التجاري العراقي) وحجم تداول أسهمه في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على نتائج الفصل الثالث لوحظ ما يأتي:
 - i. العلاقة بين نسبة العائد على السهم (EPSR) وحجم التداول (TV) معنوية (عكسية)
 - ii. العلاقة بين معدل دوران الاصول (ATR) وحجم التداول (TV) معنوية (عكسية) للمصارف (الأهلي العراقي والخليج التجاري والتجاري العراقي).
٢. من خلال نتائج السببية تبين لنا ان أكثر المؤشرات المالية تأثيراً في حجم التداول معدل دوران الموجودات الثابتة.
٣. ان من أهم أسباب التغيرات التي تؤثر في حجم التداول هي الأزمة المالية العالمية بالإضافة الى تعرض البلد الى الهجمات الإرهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية وكذلك تداعيات جائحة كارونا العالمية بالإضافة الى أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية.
٤. كان للظروف الاقتصادية والامنية والسياسية المزدوجة دور كبير في التأثير على الأداء المالي للمصرف.
٥. من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك وجد ان هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المؤشرات المالية وحجم التداول .

التوصيات

١. دراسة المؤشرات المالية الأخرى التي يمكن ان يكون لها تأثير على حجم التداول ومقارنة النتائج لتحديد أي المؤشرات أكثر تأثير.

٢. القيام بمزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بتحديد العوامل الأخرى المؤثرة في حجم التداول للمصارف والتي من المؤمل أن تسهم في تكوين مسارات جديدة للدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع البحث.

٣. ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

٤. اتباع أساليب احصائية أخرى لتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية وحجم التداول ومقارنة النتائج مع ما تم التوصل اليه

المصادر

١. خنفر , مؤيد راضي ,المطارنة , غسان فلاح , تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي), دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط٣, ٢٠١١.

٢. الزبيدي, حمزة محمود , التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل), مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, 2011

٣. المصرف التجاري العراقي , التقرير السنوي , الميزانية العمومية , 2005 – 2022

٤. السلمي, انور رشيد, رسالة ماجستير , استخدام نماذج GARCH للتنبؤ بمؤشر حجم التداول اليومي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٨ , – جامعة الأنبار, كلية الادرة والاقتصاد, ٢٠٢٠

٥. محمد, جاسم محمد, رسالة ماجستير , حجم النشاط المصرفي وأثره في حجم التداول الكلي, (دراسة تحليله في سوق العراق الأوراق المالية للمدة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤), مجلة دراسات إدارية, المجلد التاسع, العدد التاسع عشر, جامعة البصرة, كلية الإدارة والاقتصاد, ٢٠١٧,

٦. صادق, زهور عبد السالم, رسالة ماجستير, العلاقة بين سياسات توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول (دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية), جامعة المثنى – كلية الادارة والاقتصاد, العدد الخامس عشر, ٢٠١٩

8.Siegel , Joel G.,Shim ,Jae K, Financial Management , Schaums outline series , Mcgraw hill Inc, 3 ed , U.S.A, 2007

9.Houstom, Joel F,Brigham, Eugene F, Fundamentals of Financial Management,2009